

الوسيط في المذهب

فالذي ذكره المزني رحمه الله تحريماً أن الحوالة تنفسخ وتخرج المزني معدود من مذهب الشافعي رضي الله عنه .

ونص في المختصر الكبير على أنها لا تبطل فقال للأصحاب قولان مأخذهما تغليب مشابه الاستيفاء أو الاعتياض وموجب الاعتياض أنه لا ينقض .

والأصح أنه ينفسخ كما لو استحق مكسراً فاستوفى الصحيح وفسخ البيع رد الصحاح وإن كان فيه شبه المعاوضة .

ولو جرى ذلك قبل قبض المبيع فمنهم من قطع بفسخ الحوالة لأنه رد المبيع من أصله على رأي .

ولو جرى بعد قبض المحتال منهم من قطع بأنه لا ينفسخ لأنه تأكد بالقبض ولو جرى في الصداق ثم عاد النصف بالطلاق منهم من قطع بأنه لا ينفسخ لأنه في حكم رد مبتدأ بخلاف ما لو فسخ النكاح بسبب ولذلك تمتنع بالزيادة المتصلة